يوميات سيدة تكره الصيف

بسمة النسور

حرٌّ شديد لا يناسب مزاجها الشتوي الذي يعتدل فقط في عز البرد والمطر، ويميل إلى البهجة عند الالتصاق بالدفأة في ليالي الشتاء الجميلة، والتلفع بمعطف ثقيل عند الخروج، والاستمتاع بوقع ماسحات الزجاج على مقدّمة السيارة الغزير في أيام المربعانية. أغلقت نوافذ البيت بإحكام. حرٌّ لا يُطاق، بل يبعث على مزيد من الكآبة. ارتمت على الصوفا في مواجهة المروحة الكهربائية، وقد ضاقت أنفاسها إلى حدٍّ غير مسبوق في العاصمة المحسوبة جغرافيا على حوض البحر المتوسط، حتى أن أهل المدينة ابتدعوا نكات عن طقس خليجيٍّ لا ترافقة رفاهية معيشية، تساعد على تحمّل ذلك الهول المناخي غير الرحيم. استثمر المدينون الحدث عبر صفحاتهم في «فيسبوك» للتذكير بنار جهنم!

المروحة اليائسة تراوح مكانها، تورّغ الهواء الساخن الملتهب في أرجاء الغرفة، تستمع السيدة التي تكره الصيف إلى أصوات المحتجين تنطلق من فيديوهات مبعثرة على مواقع التواصل، تبث هتافهم ضد قرار الحكومة اعتقال مجلس نقابة المعلمين، وإغلاق نقابتهم عامين، تضامن شعبي كبير مع المعلم، على الرغم من قرار بمنع النشر الذي أسكت معظم وسائل الإعلام المحلي، لكنه لم ينجح في لجم الشارع الغاضب. تلقي السيدة التي تكره الصيف الهاتف النقال بعيدا. تشرب كميات كبيرة من الماء المثلج، وتلعن كل ذلك الجنون. تعود لتتجول في مواقع إخبارية محلية، خبر فظيع انتشر على نطاق واسع، إقدام مراهق يبلغ 14 عاما على طعن والدته 30 طعنة، بسكين في الرقبة ليُرديها قتيلة. أفاد مدير الطب الشرعي بأن المراهق قتل والدته وهي نائمة في فراشها. أوضح أنه فحص المراهق (أو الحدث بلغة القانون)، وهو لا يعاني من أي أمراض عقلية أو إعاقات، وأن التحقيق جار. تساءلت بحنق عن مصدر كل ذلك الإجرام المرعب في نفس هذا الفتى الذي هانت عليه روح أمه، التي بلغت الأربعين عاما أخيرا.. هل كان تحت تأثير مخدّر ما؟ لعل الطب الشرعي لم يكن دقيقا في فحص القاتل الصغير، ربما كان مصابا بحالة شيزفرونيا متقدّمة. وهل سيخرج أحد السفهاء، مثل العادة، كي يقول «أبصر شو عملت».

تمضي ساعات النهار ثقيلة بلا أحداث، غير أن رسالة جديدة من شركة الإنترنت تفيد بضرورة تسديد الفاتورة تحت طائلة القطع، تحملها على التوجه إلى المول الكبير على وجه السرعة. تسدّد الفاتورة وتتمشّى قليلا، مستمتعة ببرودة الكيفات المركزية التي جذبت عائلاتٍ كثيرة للاستمتاع بالبرودة المجانية. تتنامى إلى سمعها صوت أم صغيرة تقرّع ولدها قائلة، وهي تقدّم له ساندويش فلافل شبه مهترئ: «اتفقنا أنه ممنوع الشراء من هنا، لأن كل شي غالي، بشتريلك شاورما لما نروح». وكان على الصغير ابتلاع ريقه، وتجاهل رائحة البطاطا المقلية، وشكل الهامبرغر الشهي، والبوظة المثلجة بألوانها المتعدّدة، والاكتفاء بالفلافل البارد، غصبا مع شربة ماء من زجاجة كبيرة تتقاسمها العائلة، الموعودة بوجبة شاورما ساخنة يبيعها المطعم ضمن عرض الوجبة بدينار!

في المساء، تناقلت وسائل الإعلام خبر تسمم جماعي فاق عدد ضحاياه الـ800، وأدى إلى وفاة طفل في الخامسة من عمره، إثر تناولهم وجبة شاورما. استُخدمت في إعدادها مواد تالفة. أفادت الجهات المختصة بأن التحقيق ما زال جاريا. وكان على السيدة التي تكره الصيف النوم في تلك الليلة القائظة، من دون أن تطاردها نظرات الحرمان من عيني الصغير الذي كان موعودا بشاورما ساخنة، في طريق العودة من المول الكبير، جيد التكييف، حيث البرودة مجانية.

بكين وواشنطن... كشف حساب يتضخم

ممدوح الشيخ

لا تكاد العلاقات الأميركية الصينية تهدأ إلا وتشتعل مجدّدًا، هذا هو الحال منذ سنوات، لكن «الكم» وحده ليس المعيار، فوراء الدخان المتصاعد أخيرًا حريق يبدو أكبر حجمًا، وهذا الحريق، وهذا هو الأهم، مختلف نوعيًا، وقد يكون مقدمة لصدام (واسع (ساخن أو بارد.). الحديث الأميركي، وبالتوازي معه الحديث البريطاني، عن «القيم» التي تهدّدها الصين، أو تنتهكها بالفعل، وراءه غالبًا مشكلة بنيوية قد لا تفلح معها مواءمات السياسة ولغة الحلول الوسط.

وقد أصبح كشف الحساب، خلال فترة قصيرة، متضخمًا، فبعد مرور وقت قليل على الإعلان عن اتفاق على حلول للمشكلات الاقتصادية بين البلدين، وصفه الرئيس الأميركي، ترامب، بـ «التاريخي»، بعد مبارزة عنيفة بسيف العقوبات، يتضمن كشف الحساب: العلاقات الاقتصادية، ومشكلة بحر الصين الجنوبي، ومدى مسؤولية الصين عن تفشي كورونا عالميًا، ومشكلة الوضع السياسي لهونغ كونغ، والاتهامات المزمنة بسرقة أسرار تكنولوجية أميركية، بالإضافة إلى انتقادات أميركية متكررة لوضع مسلمي الصين...

السياسي الياباني المشاكس، شنتارو إيشهارا، في كتابه، الذي أحدث صدوره ضجّة كبيرة في تسعينيات القرن الماضي «اليابان لم تقل لا»، حكى كيف «سجد زعماء الصين لسحر التكنولوجيا الأميركية»، في زيارة ريتشارد نيكسون التاريخية للصين عام 1972. واليوم، تتجه أصابع الاتهام الأميركية والأوروبية نحو بكين «الشرسة» في سطوها على التكنولوجيا الغربية: «نار بروميثيوس المقدّسة الجديدة»!

البروفيسور بول براكين، الرجل الذي كلفته الإدارة الأميركية بـ «إعادة هيكلة الجيش الأميركي» لمرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي، أصدر في 1999 كتابه المهم: «نار في الشرق». وفي كتابه أكد، في توقيت مبكر جدًا، واعتمادًا على معطيات لا تتوفر إلا لمن تفتح له «خزانة أسرار» القوة الكبرى في العالم، أنّ الصين ستشكل مشكلة كبرى للغرب. ومن الحقائق المثيرة التي كشف عنها أن «الضربة النووية الاستباقية»، في حال نشوب صراع نووي، كانت مصمّمة على أساس إيقاع أكبر عدد ممكن من الضحايا «الروس الأوروبيين»، ليقين الأميركيين أن الاتحاد السوفييتي يخفي «بنية قومية روسية» تحت القشرة الأيديولوجية الماركسية؛ وأن سقوط ضحايا من «روسيا الآسيوية» (أو جمهوريات الاتحاد السوفييتي الأخرى) سيكون أقل تأثيرًا في رد الفعل الروسي. وينطبق الأمر نفسه، جزئيًا، على الصين، والنفاذ إلى البنية الأعمق لأي نظام سياسي شرط موضوعي للتعامل معه بكفاءة، ومسارات السياسة الصينية في العالم العربي لم تحظ حتى الآن باهتمام كافٍ من الأكاديميين. وفي غمرة عداء متجذر لأميركا في الثقافة السائدة، لا يكاد يكون هناك خطاب يستكشف صورة الصين بشكل منهجي، ربما باستثناء أكوام من الأدبيات تبشّر بـ «المعجزة الصينية».

والحديث الأميركي البريطاني عن خطر الصين على القيم الغربية، والإجراءات القاسية التي تم اتخاذها أخيرًا في شأن التجسس التكنولوجي الصيني، كلاهما من الملامح الرئيسة لفترة ذروة «الحرب الباردة»، فقد أنشأ الحلفاء الغربيون «ستارًا حديديًا مضادًا» عُرف اختصارًا باسم «COCOM» منع تدفّق التكنولوجيات العسكرية والتكنولوجيات «مزدوجة الاستخدام» إلى الجانب الآخر من «الستار الحديدي» الشيوعي، وأسهم هذا بقوة في انهيار الاتحاد السوفييتي. وبالطريقة نفسها التي تم بها استخدام الدين في الحرب الباردة في مواجهة الماركسية (بالتحالف مع الفاتيكان)، تعتمد واشنطن ولندن خطابًا سياسيًا يدين، بشكل متكرر، ممارسات الصين القمعية ضد مسلميها. وتؤكد هذه الخطوة جميعًا أن التناقض بين الصين والنسائي الأنغلوساكسوني مرشّح للتصاعد. وكما أسهم خطاب الحرب الباردة في نتائج، لم تكن مستهدفة، في مقدمتها تكريس حضور الدين في الشأن العام في بقاع مختلفة من العالم، سيسهم الصراع الجديد، على الأرجح، في نتائج مشابهة. وفي حال تجنّبت الصين الندّ في المنطقة، سيعزّز تمدّدها «تحالف خصوم الديمقراطية» الذي تأسس ردًا على «ثورات الربيع العربي»، وستمتلئ العلاقات السياسية بمزيّد من المفارقات. وليست كل المفارقات مما يستدعي الدهشة.

(كاتب مصري)

السويد تتحول بلداً طارداً للاجئين

سمير الزين

مع تصاعد القمع الدموي الذي مارسه النظام السوري على شعبه، بحث السوريون عن مخرج من أوضاعهم المأساوية. اتخذت أعداد متزايدة منهم بالبحث عن مخرج في اللجوء إلى الدول الأوروبية، بعد أن أصبح اللجوء إلى دول الجوار أصعب، وأوضاع اللاجئين فيها من سيئ إلى أسوأ. فركب آلاف منهم البحر في مراكب مهترئة، وخاطروا بحياتهم وحياة أولادهم، للوصول إلى ما اعتبروه شط الأمان. لم تكن الرحلة في المراكب المتهالكة سهلة، سواء التي أتت من مصر أو ليبيا أو تركيا، قضى آلاف من اللاجئين في الطرق، في البحر والبر، وعشرات الآلاف ما زالوا يعانون من الرضوض النفسية التي سببها لهم ركوب البحر مع عصابات المصالح المنظمة، العاملة في تهريب البشر والمخدرات وغيرها. لم تكتب بعد قصص اللجوء وأهوال طرق التهريب ووحشية العصابات العاملة في هذا المجال ووحشية السلطات. تحتاج هذه القصص أن تكتب، لتوثق الآلام الوحشية التي عاناها الضحايا في طريق هروبهم من الموت.

مع بداية هذا اللجوء إلى السويد، وقرار هذا البلد منح اللاجئين السوريين الإقامة الدائمة في نهاية العام 2013، وهو ما منح اللاجئ الحق في الحصول على الجنسية السويدية، بعد خمس سنوات لمن لهم وطن أصلي، وأربع لمن ليس لهم وطن (يصنف الفلسطينيون ضمن هذه الفئة في السويد) من دون اشتراط العمل أو اللغة أو معرفة المجتمع السويدي. بذلك أعطت السويد مؤشرًا قويًا على الترحيب باللاجئين الفارّين من الحرب، كانت الأعداد التي تصل إلى السويد محدودة، لكنها سرعان ما زادت باضطراد، وبلغت ذروتها في العام 2015، حيث وصل إلى السويد حوالي مائة وخمسين ألف لاجئ، أغلبهم من السوريين، وجزء كبير منهم من أفغانستان والعراق.

لم تطل فترة التسهيلات السويدية، سرعان ما تراجعت السويد عنها، وعطلت العمل بقانون الهجرة، ووضعت قانونا مؤقتا متشدّدا. حيث ألغى القانون الجديد الإقامات الدائمة للاجئين، واقتصر على منح الإقامات المؤقتة، ثلاث سنوات للجوء السياسي، وثلاثة عشر شهرًا للحماية الإنسانية، واشترطت على من يريد أن يلمّ شمل عائلته الإعالة، أي أن يستطيع أن ينفق على أسرته من عمله، وبالمبالغ التي تحدّدها السلطات السويدية، ما جعل لمّ الشمل مستحيلاً. كان القرار بمراجعة هذا القانون المؤقت بعد ثلاث سنوات، الذي صادف العام المنصرم، وجدّدت السويد تمديد العمل به لعام إضافي. والذي ينتهي هذا العام. وهذه الأيام تناقش الأحزاب السويدية قانون الهجرة الجديد. أمل اللاجئون أن يتم تسهيل الشروط في القانون الذي يُناقش، واعتبر بعضهم أن الحكومة التي يقودها الحزب الاشتراكي الديمقراطي، بزعامة ستيفان لوفين، ستعمل على ذلك، وأن مطالب التشديد تأتي من الأحزاب اليمينية، ناسين أن الحكومة التي منحت اللاجئين حق الإقامة الدائمة كانت حكومة يمين، يقودها حزب مدراتا اليميني بزعامة فريدريك راينفلت. ومع الانهيار في المفاوضات الجماعية للوصول إلى اتفاق جماعي حول قانون الهجرة، تبين أن ما تقدّم به الحزب الاشتراكي الديمقراطي من اقتراح متشدّد ليس لإرضاء الأحزاب اليمينية، وفي مقدمها ديمقراطيو السويد العنصري، بل هو سياسة الحزب ذاتها التي تتجه نحو اليمين. وجاء الاعتراض من حزب البيئة الذي هدّد بإسقاط الحكومة إذا استمر شرط تحديد سقف عدد طالبي اللجوء، معتبرًا أن هذا غير إنساني، لأ يمكن تحدد سقف أن هؤلاء يعانون من أوضاع تستحق اللجوء والحماية، ومن يليهم في العدد لا يستحقها، ولا يمكن تقسيم البشر بهذه الطريقة اللاإنسانية. لكن هذا لم يغير من الشروط المتشدّدة التي جاءت في الاقتراحات أقسى من القانون المؤقت، ويبدو أن هذا يرجع إلى تصاعد قوة الاتجاهات اليمينية في الحزب الاشتراكي الديمقراطي، المحسوب على اليسار، والذي بات يقدّر

> شكل اللاجئون الشمّاعة التي علق عليها اغلب الأحزاب السويدية علیها مشكلاتهم المستعصية

أن سياسات الهجرة المتساهلة ليس لها قبول في الشارع السويدي، ما يؤثر على نتائج الانتخابات في العام 2022، فوضع الحزب أصلًا في تراجع في الشارع السويدي، وحاز في انتخابات 2018 على أسوأ نتائج له منذ العام 1920، ولم يستطع تشكيل الحكومة سوى بامتناع أحزاب من اليمين عن التصويت للحصول على الثقة في البرلمان. وهذه الحكومة اليسارية التي فرضت عليها الأحزاب اليمينية موازنتَها يمينية تجعل الحزب اليساري ينفذ سياسة اقتصادية تقشفية يمينية، شكل اللاجئون الشمّاعة التي علق أغلب الأحزاب السويدية عليها مشكلاتهم المستعصية، ولأنهم الطرف الأضعف في المعادلة الداخلية السويدية، نجد الجميع يهاجم اللاجئين، من دون أن نجد هؤلاء من يدافع عنهم مثلما يحصل في بلدان أوروبية أخرى، مثل بريطانيا وفرنسا، وحتى ألمانيا. وترى أحزاب سويدية عديدة أن تأييد سياسات متساهلة مع اللاجئين سيجعلها تخسر ناخبيها، فهي سياساتٌ غير شعبية، خصوصا وأن نموذج حزب ديمقراطيو السويد العنصري، والذي بنى شعبيته على عداء اللاجئين، ولم يتجاوز نسبة الحسم في انتخابات العام 2010، حصل في انتخابات العام 2018 على حوالي 18% من أصوات الناخبين، والذي تعطيه استطلاعات الرأي اليوم حوالي 24% من أصوات الناخبين، والذي يسبب رعبًا للأحزاب السويدية الأخرى، ويؤشر إلى عنصرية واسعة كامنة في المجتمع السويدي الذي كان يعدّ الأقل عنصرية في أوروبا، والتي سرعان ما عبرت عن نفسها بتأييد الحزب العنصري المعادي للاجئين. ولم تغير جائحة كورونا من توجهات السياسة السويدية تجاه اللاجئين، وهم الفئة الأكثر تضرّرًا من ناحية الإصابات بالمرض، ومن ناحية زيادة البطالة بينهم بسببه، وهو ما أعاده قادة سويديون إلى جهل هؤلاء اللاجئين، وهو ما عبر عن عنصرية حتى خارج الحزب العنصري، لم تجد هذه الادّعاءات من يردّ عليها، مثلما تم الرد عليها في بريطانيا وأميركا، من أن هؤلاء الأضعف اقتصاديًا في البلد، ويمارسون الأعمال الخدمية التي على صلة أكثر بالتعامل مع البشر، ما يعرّضهم أكثر من غيرهم للإصابة بالمرض، فجل العاملين سائقون للحافلات، والعاملون في منازل سكن الكبار هم من اللاجئين، وهي الأعمال الأكثر عرضة للإصابة، والأمر لا يتعلق بالجهل والوعي، كما ادّعى خبير أوبئة سويدي.

من الواضح أن قانون الهجرة الجديد الذي سيقرّ خلال أسابيع سيكون تحوّلا في سياسة اللجوء السويدية، وستتحول السويد من بلد جالب للاجئين إلى بلد طارد لهم، لأن القانون سيكون من أسوأ قوانين اللجوء في أوروبا. ولذلك استحق نقد رئيس مفوضية شؤون اللاجئين في الأمم المتحدة (UNHCR)، فيليو غراندي، الذي قال لوكالة الأنباء السويدية إن «تشديد شروط اللجوء طريق محفوف بالمخاطر»، وطالب السويد بوقف منح الإقامات المؤقتة، وطالب بمنحهم الإقامات الدائمة. وأضاف «إن تجربة المفوضية تفيد بأن الإقامات الدائمة هي السبيل الصحيح لإدماج اللاجئين واستقرارهم وتوطينهم في دول اللجوء». لكن السويد اليوم تريد عكس ذلك، هذا ما تقول سياساتها الجديدة.

(كاتب فلسطيني في السويد)

روئية أفريقية لثورة يوليو 1952

محمد عبد الكريم أحمد

ارتبطت أفريقيا بثورة يوليو 1952 في مصر ارتباطاً جلياً، سواء على المستوى الفكري أو السياسي؛ فقد وردت الدائرة الأفريقية في كتيب «فلسفة الثورة» الذي ضمّ بين دفتيه خواطر «لاستكشاف الظروف المحيطة» بمصر، وحلت ثانية بعد الدائرة العربية، وقبل الدائرة الإسلامية، في ترتيب الأهمية، وصف خلالها جمال عبد الناصر عدم استطاعة مصر الوقوف بمعزل عن الصراع «بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الأفريقيين»، مشدداً على تطلع شعوب القارة إلى مصر، حارسة الباب الشمالي للقارّة، وصلتها بالعالم الخارجي كله، إضافة إلى سريان النيل من قلب القارّة. وفي مقابل هذا التصور المثالي للدور المصري في أفريقيا، وما صادفه من عمل معقد ومتراكم بشكل لافت في ساحة دعم حركات التحرّر الأفريقية والعمل الأفريقي الجماعي، تواترت رؤى أفريقية متنوعة للغاية لثورة يوليو، تقاطعت فيها الثوابت والمتغيرات حتى بعد وفاة عبد الناصر.

وقد مثلت قيادة عبد الناصر الحالة الأبرز، عربياً، للانخراط في عمل الوحدة الأفريقية، منذ لحظاتها الأولى، كما تبلور، حسب المفكر النيجيري أديوئ أكينساينا (Adeoye Akinsanya) في مقال له عن التحالف العربي الأفريقي (1980)، في تقدير مفكرين أفارقة كثيرين، اضطلاع الثورة المصرية بقيادة القارّة، بل وتأمين مسيرتها نحو الاستقلال، حيث أصبحت القاهرة موطناً للمنفيين الأفارقة، وعاصمةً لقتالي الحرية الأفارقة الذين حصلوا على دعم مادي ولوجستي ومعنوي من الحكومة المصرية. ولاحظ أن هذه الصلات اكتسبت طابعاً مؤسساتياً عبر مؤتمر تضامن الشعوب الأفروآسيوية (القاهرة، ديسمبر/ كانون الأول 1957)، على الرغم مما اعتبره بعضهم انحرافاً قوياً للمؤتمر عن تقاليد الوحدة الأفريقية (ربما في تجسيد لرؤية أفريقية أحادية للدور المصري إشكالاته) ومبادئ مؤتمر باندونغ بتوجيه الدعوة إلى الاتحاد السوفييتي للمشاركة الكاملة، وإن مثل أول محاولةٍ رئيسة لعبد الناصر في تنظيم حركات التحرّر الأفريقية حتى قيادته.

يمكن ملاحظة تجسّد ثبات (وتغير) الرؤية الأفريقية لثورة يوليو وسياساتها بشكل واضح في حالة الزعيم الغاني كوامي نكروما (1957-1966). ففي إشارة مهمة، وفي سياق انتقادي في واقع الأمر، اكد جورج بادمور (G. Padmore) المفكر الوحدوي البارز، وأهم مستشاري نكروما السياسيين، الدور الكبير لناصر ونكروما في نقل مفهوم الوحدة الأفريقية من فكرة خصوصية التجربة الأفريقية، وتميز دور الشتات الأفريقي بها، إلى التماهي مع حركة عدم الانحياز، وبلورة دور واضح للقارة الأفريقية، وأبنائها في المقام الأول، في ما سيعرف لاحقاً بالجنوب العالمي (Global South). وفي المقابل، عبر نكروما، خلال لقائه الرئيس الأميركي أيزنهاور (1958)، عن قلقه العميق إزاء وضع السلام في الشرق الأوسط. وتقاربت مواقفه مع مواقف ثورة يوليو في ضرورة عدم الدخول في أحلاف عسكرية أو إقامة قواعد عسكرية ورفض اختبار الأسلحة النووية في الأراضي الأفريقية. ومثّل السويس (ديسمبر/ كانون الأول 1956) مصر وليام دوبوا، صاحب قصيدة التي مجّدت «فرعون النيل» (عبد الناصر) الذي «هزم الأسد البريطاني» في استلهام فريد لمثال زعيم أفريقي قوي في مواجهة قوى الاستعمار الأوروبي، مثّل حالة ثبات رؤية ثورة يوليو ومسارها نموذجاً رائداً لحركة التحرّر الأفريقية حتى بعد الاستقلال، ونصح دوبوا نكروما ببناء دولة اشتراكية سبيلاً وحيداً لهزيمة قوى الاستعمار الجديد، ولا سيما أن الرأسمالية، بيضاء أو سوداء، لن تأتي مطلقاً بتنمية حقيقية في أفريقيا. بينما تبنّى بادمور (توفي في 1959) فكرة الراديكالية المفرطة لسياسات ثورة يوليو ونظامها. وحضرت الثورة في قلب جدل مستمر بين دوبوا (التجأ إلى غانا في أيامه الأخيرة فراراً من تضييق أميركي عليه على خلفية تحيزاته الشيوعية) وبادمور. ففي خطاب أرسله الأول إلى الثاني في مارس/ آذار 1957، حثّه على الإلحاح (على نكروما) بضرورة التقارب مع عبد الناصر (والسوفاتيين). وفي هامش آخر، سعى بادمور، الذي قوبل في القاهرة بفتور واضح خلال مؤتمر التضامن، إلى التخلص من الأفكار الاشتراكية التي كان يتبناها نكروما، وزرع أفكار مغايرة أكثر.

وعلى الرغم من ملاحظة تقارب أفكار نكروما وعبد الناصر في السياسة الأفريقية، رأى مفكّرون أفارقة، أستعرضهم م. جريلي (M. Grilli) في مؤلفه الصادر في (Nkrumahism and African Nationalism 2018)، ثلاث عقبات رئيسة في تحقيق تعاون على الأرض بينهما، وهي صلة القاهرة بموسكو الوثيقة، وتخوف نكروما التقليدي من قيادة الأخيرة عملية التخلص من الاستعمار، وتبنّي عبد الناصر القومية العربية إلى جانب حركة الوحدة الأفريقية، وهو ما اعتبره نكروما، في وقت مبكر، أمراً غير مقبول، وأن الجمهورية العربية المتحدة أقوى اقتصادياً من غانا، وبالتالي، وبفضل الدعم السوفييتي، توقع أن تتفوق مصر سياسياً على غانا؛ ما اعتبره بعضهم تأثيراً على فرص التعاون الإسرائيلي الغاني، وافتراقاً عن رؤية جورج بادمور المتجذّرة إلى إسرائيل.

> تبنّت ثورة يوليو مقاربة واقعية للتحرّر الوطني، ولا سيما في النموذج الجزائري، عبر حركات المقاومة المسلحة ودعمها

إضافة إلى مفارقة تاريخية، حيث تبنّت ثورة يوليو مقاربة واقعية للتحرّر الوطني، ولا سيما في النموذج الجزائري، عبر حركات المقاومة المسلحة ودعمها؛ بينما تبنّت غانا مقاربة أكثر «اعتدالاً» نسبياً، وحتّت الدول الأفريقية على اتباع سياسة عدم العنف أفضل وسيلة لتحقيق التحرّر الوطني في أفريقيا، ما مثّل لدى نخبة أفريقية أبتعاداً لفكر ثورة يوليو وعبد الناصر عن تقاليد مؤتمر مانشستر التي ظلت تمثل أعمدة سياسة حركة الوحدة الأفريقية، التي اعتنقها نكروما بشكل تام.

وبرز التغير في هذه الرؤية في مسالة استلهام نكروما تجربة القاهرة بتكوينه (1957) مكتباً تابعاً لجوزج بادمور (على غرار الجمعية الأفريقية في القاهرة) يتولى أمور دعم حركات التحرّر الأفريقية مكوناً رئيساً في السياسة الخارجية الغانية، وإن تباين عن سياسات القاهرة في العمل على جذب النشطاء المعادين للاستعمار بعيداً عن النفوذ السوفييتي. وحدث التغير عندما تحوّل عمل المكتب إلى جهة رسمية (بعد وفاة بادمور) ليصبح «مكتب الشؤون الأفريقية»، وتبنّيه اتجاهاً راديكالياً منذ عام 1961 (في مقاربة واضحة للرؤية المصرية) بالعمل على توسيع شبكات غانا بحركات التحرّر في الخارج بإقامة معسكرات تدريب لجماعات معارضة مسلحة سرية، حسب إريك بيرتون (Eric Burton) في دراسته الوثائقية الهامة والموجزة «Hubs of Decolonization».

هكذا، ارتهنت الرؤية الأفريقية لثورة يوليو بعمق الحدث الوطني في مواجهة أعتى قوة استعمارية، وآليات التغيير التي انتهجها نظام يوليو، ولا سيما في مسألة دعم حركات التحرّر الأفريقية بما يتجاوز المواقف الدعائية، والقناعات المتغيرة لنخبة أفريقية في مرحلة الانتقال نحو الاستقلال الوطني، إلى جانب تقاطعات أيديولوجية استقطابية في حقيقة الأمر، مثل الدور المصري في الشرق الأوسط، ومواقف النخب الأفريقية من «إسرائيل»، وتنمية الصلة العربية - الأفريقية برمتها.

الزعيم الغاني كوامي نكروما (Getty)

(كاتب وباحث مصري)

الأزمات وصناعة القرار

غازي دحمان

يطرح تصاعد الأزمات بشكل متسارع، وخصوصا في منطقتنا العربية، والتي تحصل في اتجاه الدمار وتقرير أي الخيارات أفضل، فقد يحدّد صانع القرار الأهداف بدقة، لكنه يتوه في ترجمته على الأرض، خصوصا أنه دائما ما تواجهه إستراتيجيات ومصالح لأطراف أخرى متضادّة. وفي هذه الحالة، يصبح مطلوبا من صانع القرار إجراء تعديلات هيكلية على إستراتيجيته فهل يستطيع؟

تقوم السياسات العالمية في القرن الواحد والعشرين، في أغلبها، على القواعد الكيسنجرية، التي وضعها وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي في مطالع سبعينيات القرن الماضي، هنري كيسنجر، والتي هي خليط من العنف والدبلوماسية، وترتكز على ضرب الخصوم في الخواصر الضعيفة، مع إبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع المركز، وقد جرى تطبيق هذه السياسات عبر ضرب ساحات نفوذ الخصم بقوّة، لإضعاف فاعليته وإسقاط أوراق قوته، وفي الوقت نفسه، التفاوض معه، لضبط سلوكه وضمان عدم تهوره ونقله الحرب إلى مستويات خطيرة.

في القرن الواحد والعشرين، ظهرت روسيا أكثر الفاعلين الدوليين، تطبيقا للسياسات الكيسنجرية، التي أثبتت فشلها، وخصوصا بالنظر لتكاليفها الإنسانية الهائلة، إلا أن روسيا اعتمدتها سياسة رسمية لتطبيق إستراتيجية نهوضها، المتمركزة أصلاً حول الفكرة «المشروع» الأوراسي التي أعاد الكسندر دوغين إحياءها، وتقع جغرافية المشروع في مناطق بين أوروبا وآسيا تشكل المجال الحيوي للحضارة الروسية، ومن الناحية العملية تستطيع روسيا فرض هيمنتها، بالنظر إلى ضعف القوة الموجودة في هذه المناطق، وعدم وجود منافسين أقوياء. ولكن هذا النمط من السياسات، عدا عن تكاليفه الإنسانية، أثبت على الدوام عجزه عن ابتداع إستراتيجيات خروج من الأزمات، أي كيفية التعامل مع اليوم التالي لانتهاء مهمة ضرب الخصوم، وغالبا ما كانت الخسارات تبدأ عند بدء هذا اليوم، إذ ليس صعبا إضعاف خصم وتحطيم هياكله الضعيفة، لكن ذلك لن يحل المشكلة، لأنه عند هذه اللحظة تبدأ الأطراف الأخرى بتشغيل إستراتيجياتها لدفع الخصم إلى مستنقع الذي يستنزفه ويضعف قواه.

السؤال هنا: لماذا يفقد صانع القرار نبوغه الذي أظهره في المراحل الأولى ومرونته التي أدار بها برشاقة وبراغماتية عمليات السيطرة والتحكّم، فكيف على سبيل المثال استطاع الرئيس الأميركي، جورج بوش، تحطيم القوّة العسكرية للعراق (الجزء الأصعب من الحرب) في أيام، وبتكاليف ليست عالية، ثم غرق في المستنقع العراقي، ودفع أثمانا بلغت الآلاف من القتلى وتريليونات من الدولارات؟ وكيف استطاع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، تحييد اللاعبين الإقليميين والدوليين، وضرب فصائل المعارضة، والسيطرة على أغلب مفاصل الأزمة السورية في عام 2016، لكنه حتى نهاية 2020 لا يبدو ثمة أفق لتحقيق انتصار فعلي في سورية؟

> يبدأ التخطيط للحروب والخوض في الأزمات عبر دوائر ضيقة ومحدودة

يبدأ التخطيط للحروب والخوض في الأزمات عبر دوائر ضيقة ومحدودة، ولكن عندما تندلع تتوسع دوائر المشاركين في الحرب. وعند هذه النقطة، يفقد صانع القرار قدرته على ضبطها، وأي تعديل في سياساته قد يتطلب إجراء تغييرات هائلة في البنية التي تشكلت في أثناء إدارة الحرب. وربما يبدو الأمر أقل صعوبة في الدول الديمقراطية التي تتغير فيها الإدارات الحاكمة كل فترة معينة. ولكن في الدول ذات النهج الديكتاتوري، إن إجراء تغييرات جذرية في البنى العسكرية والأمنية والسياسية قد ينتج عنها اختلال في كامل المنظومة، ويؤدي إلى سقوطها.

وبالتطبيق على الأزمتين، الليبية والسورية، تبدو الأمور سائرة صوب أسوأ الاحتمالات، حيث تتدحرج الأزمات بفعل قوّة تبدو خفية، لكنها مرتبطة بشكل كبير بطبقات المصالح والبنى التي تأسست طوال مرحلة الأزمة، ويبدو الفكاك عنها شبه مستحيل.

(كاتب فلسطيني)

خبر عن عُمان

معن البياري

كان وسائل التواصل الاجتماعي، وبعض الصحافات العربية والأجنبية، هي التي تولّت نشر خبر، ينطق مضمونه بأهميته، وموجزه إصدار سلطان عُمان، هيثم بن طارق، في 23 الشهر الماضي (يوليو/ تموز)، عفواً عن معارضين عُمانيين في الخارج. لم تبثّ وكالة الأنباء الرسمية في مسقط أن مرسوماً سلطانياً صدر في هذا الخصوص، وإنما أبلغت لاحقاً عن مرسوم قضى بالعفو عن 430 سجيناً، بينهم 217 أجنبياً، بمناسبة عيد الأضحى، ما يشابه مرسوماً سلطانيا مماثلاً، صدر بمناسبة عيد الفطر في مايو/ أيار الماضي، بالعفو عن 797 سجيناً، بينهم 301 أجنبي. وخلا الخبران الرسميان، في العيدَيْن، من تفاصيل عن قضايا المعفو عنهم. أما أولئك المعارضون، وهم خمسة على ما ذكرت المصادر غير الرسمية، والموثوقة إلى حد بعيد (ذكر بعضها أنهم أربعة)، وبعضُهم يحوزون لجوءاً سياسياً في بريطانيا، فإن هذه المصادر تكفلت بنشر أسمائهم، والأهم أن اثنين منهم بادرا إلى نشر تفاصيل عما يتعلق بهما، منها أن سفير بلدهما في لندن أخبرهما بأن في وسعهما العودة إلى السلطنة، دون شرط، وأن في وسعهما أن يقولا ما يشاءان من آراء، وفق القانون، وأن الدولة تتكفّل بتكاليف عودتهما. وقد نشر اثناهما تغريداتٍ قبل سفرهما ولدى وصولهما، من المطار في مسقط إلى منزليهما، وزادا على ذلك بنشر صوريتهما في الطائرة فرحيْن.

وفي الوسع أن يقرأ واحدنا «العفو الصامت» (أو الضمني)، كما سماه غير تقرير إخباري، بأنه ليس عفواً، ولا صفْحاً، وإنما إخطارٌ للمعنيين بأن في وسعهم أن يعودوا إلى بلدهم، من دون أن يخشوا ضرراً على أنفسهم، وهم الذين رمت تقارير بعضُهم بأنهم «معارضون خطيرون». وإن المرء ليعجب من قلة عدد هؤلاء، بل ويعجب قبل ذلك وبعده من القضية كلها، فإذا كانت السلطات العُمانية الرسمية تضنّ على الجمهور العام بأخبار عن السلطنة وجديد أحوالها (بعيداً عن التقرير اليومي المفصل بشأن كورونا)، فإننا لم نألف حضوراً إعلامياً ظاهراً لمعارضين عُمانيين في الخارج، إما تقصيراً منا، نحن المشتغلين في الصحافة، والمعنيين بالحريات العامة، أو أنه لا أصوات عالية لهؤلاء المعارضين أتيح سماعها والالتفات إليها في الإعلام المتعدد، الفضائي التلفزيوني والرقمي. ما قد يسوّغ القول هنا إن الفاعلين في صناعة القرار، وفي العمل العام، في السلطنة، مدعوون إلى مغادرة التحفّظ المزمن الذي يُؤْثرون به الانزواء عن الإعلام، بتطرّف ملحوظ. وها نحن نصادف واحداً ممن جاءت الأخبار على اسمه بين المعارضين المعفو عنهم يسأل مستهجناً عن هذا العفو عن أي ذنب، وأنه شخصياً سيبقى يطالب بما يطالب به من إصلاحات دستورية وسياسية في بلده. وقبل ذلك، نطالع أن اعتقالات قد جرت في السلطنة في السنوات الست الماضية، طاولت ناشطين ومدونين، غير أن أحداً ممن «عوقبوا» بالاعتقال من هؤلاء لم يتمّم مدة محكوميته، وأن الإفراج عنهم كان يتم سريعاً، بحسب تقارير منصفة، ومن هؤلاء إعلامي، وعضو سابق في مجلس الشورى، أفرج عنه بعد أسابيع من اعتقاله في مارس/ آذار الماضي، «لإساءته استخدام تقنية المعلومات في نشر ما من شأنه المساس بالنظام العام».

لا يملك واحدُنا غير الترحيب، كما فعل مئات في وسائل التواصل الاجتماعي، بخطوة السلطان هيثم بن طارق، معطوفاً، في الوقت نفسه، مع دعوةٍ إلى أن تتبعها خطواتٌ باتجاه إصلاحاتٍ يلحّ عليها مثقفون وناشطون عُمانيون، غيارى على بلدهم، إصلاحيون في توجهاتهم. وفي البال أن السلطنة شهدت إبّان موجة الربيع العربي الأولى، في 2011، حراكاً احتجاجياً طالب، تحت سقف النظام والولاء للسلطان، بمحاربة الفساد، وبرفع الأجور، وبإصلاحات، وبشيء من الحيوية السياسية في البلاد. وفي تلك الغضون، ومع جنوح إلى تخريب في منشآت عامة، جرى اعتقال متظاهرين عديدين، وجّه الادعاء العُام إليهم تهم «التحريض على الشغب»، غير أن السلطان الراحل، قابوس بن سعيد، أصدر عفواً عنهم

عن أدوار المعارضة السورية والنظام

سميرة المسالمة

تتابع الولايات المتحدة الأميركية لعبة خلط الأوراق في سورية، بإعلانها أخيرا توقيع اتفاقية استثمار النفط في شرق الفرات مع «قوات سورية الديمقراطية»، وهي إذ لا تأتي بجديد على الواقع السوري المبعثر بين دول الصراع في سورية (روسيا، إيران، تركيا، والولايات المتحدة وإسرائيل)، من حيث أدوار هذه الدول مع الجهات السورية التي تستقوي بها ضد القوى المحلية الأخرى، فإنها (هذه الدول) جميعاً، أجرت تقزيما للهياكل السورية على ضفتي الصراع، وكادت أن تصبح الجهة السورية غير مرئيةٍ إلا من خلال الهامش التي تسمح به الدولة الراعية، في سابقةٍ تاريخيةٍ تصبح من خلالها الفرق المتصارعة داخليا «معرّفةً» بجهة تمويلها الخارجي.

إذ ينقسم النظام بين إيران وروسيا، تنقسم المعارضة أيضاً بين تركيا ومحور الغرب ممثلاً بالولايات المتحدة، مع وجودٍ غير محسوم الموقع (بين معارضة أو نظام) لفرق أو تنظيمات سورية على قائمة التبعية الروسية أو الإيرانية، أو حتى بين محوري الخليج العربي، سيما (السعودية وقطر)، على الرغم من تضاؤل حجم فاعلية التدخل العربي في الصراع السوري خلال السنوات الأخيرة التي روج فيها المجتمع الدولي دورا سعوديا في تشكيل المعارضة، بدءا من مؤتمر الرياض 1 عام 2016 الذي نتج عنه الهيئة العليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة السورية بتشكيلتها الأولى، والثانية بعد مؤتمر الرياض 2 عام 2018، وما حدث بعد ذلك من تشرذمات داخل كيانات المعارضة، وصولاً إلى حالة التصدّع الداخلي التي يعيشها وفد المعارضة وانقسامات بشأن شرعية التمثيل داخله إلى كيانات ومستقلين.

فوّض النظام السوري كلا من إيران وروسيا إدارة مراكز وموانئ ومؤسسات تمثل شريان الحياة الاقتصادية، بعد أن تصاغر دور وفاعلية جيشه العسكري، ليصبح ملحقا تنفيذيا للعمليات العسكرية التي تجري داخل سورية بقيادة جوية روسية، وأرضية إيرانية، ومن ثم نزعت روسيا عن النظام أي صفةٍ تمثيليةٍ في عمليات التفاوض، سواء مع الأطراف الداخلية المعارضة له، أو مع الدول المتصارعة في سورية وعليها، بدءاً من حليفته إيران التي أصبحت تدور في فلك الوجود الروسي وتختبئ خلفه في أي عمليةٍ سياسيةٍ دولية، ووصولاً إلى التفاهمات الروسية مع كل من تركيا والدول الأوروبية (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا)، والمرحلة الأهم لروسيا كانت بإعادة مقعدها المقابل إلى الولايات المتحدة الأميركية على طاولة المفاوضات، تحت عناوين متغيرة، تارّة لتحريك العملية السياسية، وأخرى لنزع فتيل الاقتتال، وثالثة للبحث في مصير إيران وغيرها. على الجهة المقابلة للنظام، وفي إجراءات متساوقة معه، تم إبعاد التمثيل المعارض الحقيقي، لتضع تركيا نفسها بديلاً عنه، ومقرّراً له ، سواء في العمل العسكري الميداني، أو في المهمة السياسية التفاوضية، وأصبحت كيانات المعارضة (في الشمال وإسطنبول) مرتهنةً للتطورات العسكرية ولمساراتها، وضمناً لمن يقودها. وبذلك أصبحت تركيا هي المعنية أو المقصودة بالحديث عن المعارضة أو التفاوض، ما يعني خلو الساحة من الأطراف السورية لحساب الدول المشغلة لهم، وتماشي «المعارضة» مع النظام في لعب دور «الكومبارس» في القضية السورية.

ووفق ذلك، نشأ الدور التكاملي بين تركيا وروسيا في تقويض ما يمكن تسميته الحل السياسي الذي تدعو إليه الإدارة الأميركية، مقدمة ضرورية وملزمة لعملية إعادة الإعمار، وهو ما يمكن تسميته الدور المزعج للولايات المتحدة، والذي يعني تفاهماتٍ خارج النص المسموح به أميركياً، ما جعلها تنتقل من دور المراقب لأداء الأطراف، والتحكّم عن بعد في مساحات حركة الممثلين، إلى دور فاعل ومؤثر بدلالات وجودها في المنطقة، ورعايتها ما يمكن تسميته التوافق الكردي - الكردي، الذي يعني إرجاع الكرد من حافّة انقسامهم المعلن إلى التجمع حول مصالح اقتصادية، قد تكون مقدمةً لمصالح سياسية قابلة للتفسير في اتجاهات مختلفة:

- حرمان روسيا وإيران والنظام من عوائد نفط المنطقة، ليس لأهميتها، بل لتضييق الحصار تنفيذا لقانون العقوبات الأميركي (قيصر) على النظام، ما يُلزم كل الأطراف المتضرّرة الإسراع في بدء العملية السياسية

> دور تكاملي بين تركيا وروسيا في تقويض ما يمكن تسميته حلاً سياسياً تدعو إليه الإدارة الأميركية

المقيدة بشروط أميركية صارمة، سواء في تغيير سلوك النظام السوري مع معارضيه، أو في تعاطيه مع المنظمات الإرهابية والدولة الداعمة لها (إيران).

- سحب البساط من تحت أقدام روسيا بما يتعلق بشق الصف الكردي، واللعب على الخلافات مع المجلس الوطني، واستقطاب «قوات سورية الديمقراطية» لتكون ذراعا كرديا لروسيا في المنطقة، وعدم استخدامه كنقطة ضغط يمكن تحريكها ضد المصالح التركية عند تعثر مفاوضاتهما المشتركة بما يتعلق بعفرين ومناطق الشمال الشرقي من سورية. - هو تصريح أميركي بإعادة تموضعها ليس في حقول النفط، ولكن داخل صفحات أي اتفاق يعقد في المنطقة. وبالتالي، رعايتها «قوات سورية الديمقراطية» اقتصادياً هو مقدمة لرعاية سياسية قادمة، تمثل في أحد وجوهها عناوين عريضة لنوع الحوار الذي يجب أن يدور حول دستور سورية، وشكل الدولة السورية الجديدة، ما يعني فتح الحوار الجدّي مع تركيا من خلال واقعة نفط الكرد، حول مصير الكرد في سورية الجديدة، بما يحمله ذلك من تهديدات من جهة، أو تطميناتٍ من جهة مقابلة، تؤكد أن الكرد جزء من التوليفة السورية، لا يمكن إبعادهم خارج النص الدستوري، إلا إلى كيان مستقل، وهذا ما لا تريده تركيا وتعمل على إبطاله. وهنا يأتي الدور الدبلوماسي التركي في استيعاب أهمية المصالحة الكردية، والدفع بها لإبعاد قيادة القيادة في جبال قنديل عن المنطقة، والتسليم بسوريتها مع تنوع قومياتها.

يمكن قراءة الاتفاق النفطي الموقع مع قائد «قوات سورية الديمقراطية»، مظلوم عبدي، بلغات عديدة ومضامين كثيرة، أخطرها إرادة الإدارة الأميركية توزيع الشرعية بالتساوي بين الأطراف السورية المتصارعة، لتوقيع عقود خارجية مع الدول، ما يجعل النظام في مأزق، والمعارضة في مأزق، والكرد أمام اختبار قوي يراقبهم شعبهم داخلياً والدول الغربية الداعمة لهم خارجياً، لمعرفة قدرتهم على إدارة توافقاتهم البينية من جهة، والاندماج في مشروع شامل للحل السياسي السوري من صف المعارضة، وليس النظام.

(كاتبة سورية)

قيس سعيد و«الشخصية الأقدر»

محمد أحمد القابسي

وضع الرئيس التونسي، قيس سعيد، ترشيحات الأحزاب والكتل البرلمانية جانباً، وفاجأ الجميع باختياره شخصية من خارجها لرئاسة الحكومة، في خطوة وصفها بعضهم بأنها قفزة غير منتظرة من الرئيس، صدمت الأحزاب وفجّرت جدلاً في المشهد السياسي بشأن الأسباب التي جعلت رئيس الجمهورية يخالف المنطق الانتخابي للمرة الثانية، في اختياره «الشخصية الأقدر» لتشكيل الحكومة الجديدة. اختار مستشاره القانوني السابق، ووزير الداخلية في الحكومة المستقيلة، هشام المشيشي، الذي تكاد ردود الأفعال السياسية والمدنية تُجمع على تثمين كفاءته وتقدير مؤهلاته العلمية (خريج المدرسة الوطنية للإدارة) وتنوّع خبراته في دواليب الدولة، علاوة على انضباطه ورفعة أخلاقه ونظافة يده، وقدرته على التواصل مع الجميع، والوقوف على المسافة نفسها من جميع الأحزاب، خلال إشرافه على مقاليد وزارة الداخلية.

وبقطع النظر عن الملامح الإيجابية التي رسمها المزاج العام للمشيشي، وعن مجمل التحدّيات الكبرى التي تنتظر حكومته، وهل سيكون تشكيل هذه الحكومة نهاية أزمة سياسية تفاقمت لتصل بالبلاد والعباد إلى حافّة الهاوية، وما رافق اختيار سعيد سابقاً إلياس الفخفاخ رئيساً للحكومة من ملابسات وتداعيات، كانت كلفتها باهظة على جميع المستويات، وكان التونسيون أكبر المتضرّرين منها، وفي انتظار أن يكتمل الملمح النهائي لشكل الحكومة الجديدة: حكومة كفاءات أم محاصصة حزبية؟ وهل ستحظى بالموافقة المريحة من الأحزاب والكتل البرلمانية لتمضي في مواجهة ما ينتظرها من استحقاقاتٍ وفق صراع الإرادات وقواعد اللعبة السياسية الذي لم يعد خافياً، وخصوصاً بين رئيسي الجمهورية والبرلمان راشد الغنوشي؟ ويتساءل التونسيون اليوم عمّا يضمره قيس سعيّد وراء اختياره شخصيةً أقدر من خارج الترشيحات الواحد والعشرين التي اقترحتها عليه الأحزاب والكتل البرلمانية، ومن بينها شخصيات ذات كفاءة مشهود لها في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

في قراءة ردود أفعال الأحزاب والنخب على الطريقة والصيغة التي انتهجها قيس سعيد في اختيار الشخصية الأقدر هشام المشيشي لتشكيل الحكومة، يمكن اعتبار نهج سعيد لم يخرج عن مشروعه الذي يعتبر الأحزاب مكوّنات لا فائدة منها، وهي جعلت للغنيمة وذاهبة للزوال، ولا يمكن أن تكون المكون الأساس للديمقراطية. وهي منحازةٌ دوماً إلى مصالحها وإلى طلبات جمهورها على حساب المصلحة العامة للوطن، وعلى حساب انتظارات ملايين التونسيين الذين ثاروا من أجل «الشغل والحرية والكرامة»، ليكتشفوا بعد عشر سنوات أنهم يجنون الخيبة تلو الخيبة، وانهيار الدولة، وتردّي أوضاعهم المعيشية والاقتصادية.

ويشخّص اقتصاديون، ينحون منحى الرئيس، الوضع بأنه على درجة عاليةٍ من التعقيد والخطر، مع تفاقم شحّ موارد الدولة المالية، وانخرام توازناتها وارتفاع المديونية الخارجية، وتراجع الاستثمار الخارجي الذي بلغ 7%، فيما ارتفعت نسبة البطالة من 15% إلى 22%، أي بإضافة ما يناهز 275 ألف عاطل إلى مليون عاطل، ثلثهم من حاملي المؤهلات الجامعية، ليستمر بذلك النزف الذي عجزت مختلف الحكومات عن إيقافه. ويجمع هؤلاء على أن الرئيس سعيد علّق آمالاً كبيرة على حكومة الفخفاخ بعد انتخابات 2019، القادم رئيسها من وسط ديمقراطي واجتماعي، الذي أعلن أمام البرلمان أنه يطمح إلى تحقيق نسبة نمو تقارب 3%، وها هو يغادر الحكومة بقضية شبهة فساد مالي، فيما تتحدث الأرقام عن سبع درجات سلبية للتنمية! وفي المقابل، ذهبت قراءة أخرى حفلت بها مواقع التواصل الاجتماعي لسياسيين من عائلات مختلفة إلى أن قيس سعيد تعامل مع الأحزاب بصيغة السخرية و«العقاب»، وأن المقياس الأساس لديه في هذا الاختيار أن الشخصية المكلفة ستكون، وهي من عائلته القانونية، مستعدة لإعادة الأمانة إلى صاحبها عند الضرورة، لأنه لن يفرّط بورقة التكليف ومقتضيات الدستور.

> اختيار هشام المشيشي رئيساً للحكومة، فجّر لدى سعيد بصورة واضحة نوستالجيا النظام الرئاسي المطلق

وهذا يفترض ألّا يكون لأي مكلف سند برلماني قد يشجعه يوماً ما على شقّ عصا الطاعة.

الواضح أن اختيار قيس سعيد وزير الداخلية، هشام المشيشي، رئيساً للحكومة، فجّر، بصورة واضحة لديه ولدى مريديه، نوستالجيا النظام الرئاسي المطلق... تقليداً قديماً في الدولة التونسية يرتاح إليه. بإيصال وزير الداخلية مباشرة إلى رئاسة الحكومة، وهو معنى لم يكن غائباً عن الرئيس، ولا عن الذين شاركوا في إنتاج هذا القرار، ما يؤشر على الرغبة لديه في وضع الخيار الأمني جاهزاً ضد من يعتبرهم منذ مدة خصومه الأساسيين. واقعياً، أصبح قيس سعيد يستأثر بكامل القرار التنفيذي حول شخصه، وحول دائرة ضيقة من الأوفياء، ممن لا ماضي سياسياً لهم، ومن المستعدين للسير في أي طريق يضعه لهم، فقد بدا من خلال المشهد التواصلي والبروتوكولي الذي ظهر عليه أخيراً، ما جعل التونسيين يستحضرون صورة الرئيس الحاكم الوحيد للبلاد. تلك الصورة التي ألفوها مع بورقيبة وبن علي سنوات طويلة، حيث يتوقف كل شيء على الرغبة الشخصية للرئيس. لذلك، يتابعه الناس في أدق تفاصيل يومه.

(كاتب تونسي)

لبنان عصيّ على الإصلاح

مالك ونوس

تشير كل المعطيات التي مرَّ بها لبنان، على مدى تاريخه الحديث، إلى أنه يعيش أزماتٍ مزمنة، لا تفعل قياداته المتوالية على حكمه سوى تدوير زواياها وتفسيرها بدلاً من حلها، ومن ثم توريثها لمن يليها. ولا يخلو خطاب مسؤول لبناني، من السلطات الثلاث، من الكلام عن ضرورة الإصلاح والتحذير من الانهيار. لكنه حين يصبح في مواجهة أي استحقاقٍ وطني، نراه يدافع مستميتاً عن نظام المحاصصة الطائفية، مكرّساً الفساد أسلوب إدارةٍ للحصول على المنافع، مُدخِلاً البلاد في مرحلة العجز عن تحقيق الإصلاح. ومناسبة هذا الكلام واقعتان لم يُعرهما مسؤولو البلاد أي اهتمام. أولاهما، ما ذكرته صحيفة الغارديان البريطانية، في 4 الشهر الماضي (يوليو/ تموز)، أن الانهيار الاقتصادي الذي يعيشه لبنان بدأ يتسارع بسبب امتناع الطبقة السياسية عن إطلاق خطة إنقاذ اقتصادي بعيداً عن المحسوبيات، لأن خطةً من هذا القبيل سيكون لها التأثير السلبي بمصالح هذه الطبقة. الواقعة الثانية زيارة وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، بيروت، في 23 الشهر الماضي (يوليو/ تموز)، وعودته إلى بلاده مُحبَطاً، حسبما ظهر من تصريحه بأن «لبنان بات على حافّة الهاوية». وإضافة إلى الإحباط، عبَّر عن خيبة أمله من الطبقة السياسية، وامتناعها عن إجراء إصلاح يوقف الانهيار، حين قال: «أكثر ما يذهلنا هو عدم استجابة سلطات هذا البلد للأزمة الراهنة»، في ظل الحاجة لاتخاذها أفعالاً ملموسة طال انتظارها.

جاء مقال «الغارديان» بمناسبة تعليق المحادثات بين مسؤولي صندوق النقد الدولي والمسؤولين اللبنانيين، حسبما أعلن وزير المالية اللبناني، غازي وزني، في 3 يوليو/ تموز. وكانت المحادثات قد انطلقت، في مايو/ أيار الماضي، بغية دراسة إمكانية منح لبنان قرضاً بقيمة خمسة مليارات دولار، من أجل تفادي الانهيار الاقتصادي ومواجهة مضاعفات جائحة كورونا على المواطنين واقتصاد البلاد. وكان انطباع صندوق النقد أن لا إصلاح في لبنان من دون تغيير نظام المحسوبية الحاكم منذ انتهاء الحرب الأهلية. ونقلت الصحيفة عن دبلوماسي أوروبي تعليقه على المحادثات، وعلى عدم جدية أقطاب النظام في تنفيذ إصلاحات مطلوبة لمنح القرض: «كنا نتوسّل إليهم لكي يتصرفوا كدولة طبيعية، لكنهم يتصرّفون كما لو أنهم يبيعوننا سجادةً».

بعد أيام من اندلاع انتفاضة 17 أكتوبر (2019)، التي خرجت فيها معظم فئات الشعب اللبناني، سارعت الحكومة إلى اتخاذ قرارات سُمِّيت «التدابير الإصلاحية والاقتصادية المالية». لكنّ هذه التدابير لم تمسّ هيكل النظام اللبناني، أو تُشر إلى ضرورة إحداث إصلاح جذري يغيِّر من طبيعة السلطة السياسية وعلاقاتها أو يظهر لديها أي نية بتنفيذ مطالب الجماهير التي رفعت شعار إسقاطها، ولم تطالبها بإجراء إصلاحاتٍ عرفت أنها عاجزة عنها، وثبت أنها ستكون حفّارة قبرها بيدها إن نفذتها.

تحدّدت مطالب المنتفضين بإعادة أموال الشعب المنهوبة عبر قطاع المصارف وعبر التلزيمات في مختلف القطاعات، أهمها قطاع الكهرباء. كذلك إجراء انتخابات نيابية على أساس لبنان دائرة واحدة ومن خارج القيد الطائفي، من أجل منع النظام اللبناني من إعادة توليد نفسه بعد كل استحقاق تشريعي، لأن نتائج الانتخابات، وفق الإجراءات التي يطالب المنتفضون بتنفيذها، ستؤدّي إلى إحداث تغيير في تركيبة هذا النظام، وتضعضع أركان قوته. وطالب المنتفضون بإصلاح التعليم العام عبر دعم المدرسة الرسمية والجامعة الرسمية وتأمين التعليم المجاني والطبابة لكل فئات الشعب اللبناني.

ومع أن صندوق النقد طالب بإصلاحاتٍ تدور في فلك إصلاحات «سيدر»، من حيث محاربة الفساد وتقليل الإنفاق العام والهدر وزيادة التكليف الضريبي، إلا أن المنتفضين طالبوا الدولة بالتوقف عن الاقتراض، لأنه يصبّ في مصلحة الطبقة الحاكمة. ويرى هؤلاء أن الأموال التي ستوفرها القروض ستجد طريقها إلى جيوب رموز هذه الطبقة، عبر مشاريع وهمية، كما حصل مع أموال القروض السابقة التي تراكمت على اللبنانيين، وأوقعت البلاد في عجز مالي وصل إلى حدود مائة مليار دولار، من دون أن تنعكس نفعاً على أبناء الشعب اللبناني، أو قطاعاته الأساسية، ومنها قطاع الكهرباء الذي أصبح ثقباً أسود ابتلع 40 مليار دولار، هي قيمة العجز الذي يعانيه، ومع ذلك يرزح لبنان هذه الأيام تحت ثقل عتمةٍ لم يشهدها منذ سنوات طويلة سببها انقطاع الكهرباء نحو 20 ساعة في اليوم.

ونتيجة تبخّر أموال القروض التي لم تدخل في دورة التنمية، ولم تنتفع منها خزينة الدولة، قرّر لبنان، في مارس/ آذار الماضي، التوقف عن سداد مستحقات سندات اليوروبوندز بسبب عجزه عن فعل ذلك، وهو ما ساهم في تصنيفه دولة فاشلة. طبعاً، لا يأبه رموز النظام لأمر هذا التصنيف، ما داموا قادرين حتى على المتاجرة بآلام المواطنين، وقادرين على النفاذ إلى ودائع البسطاء في المصارف، وسلبهم إياها وتحويلها إلى حساباتهم في الخارج.

الآن، مع تحذير منظمة «أنقذوا الأطفال» البريطانية غير الحكومية، في 29 يوليو/ تموز الماضي، من أن أكثر من نصف مليون طفل في لبنان أصبحوا مهدَّدين بالجوع، بسبب فقدان مليون نسمة في بيروت المال الكافي لتأمين الطعام، يصل لبنان إلى شفير هاويةٍ غير محسوبة النتائج. ومع ذلك، لا يزال المسؤولون اللبنانيون يتحدّثون عن أسباب هذا الانهيار، وكأن الأمر ضبابي يحتاج سبراً كثيراً.

في ظل هذا الواقع، يثبت رموز الطبقة الحاكمة للبنانيين أكثر فأكثر أن لا حل إلا في تفكيك منظومة الحكم القائم، وتفكيك دويلات الطوائف التي تحكم البلاد، وتتحاصص خيراتها وفقراء أبنائها. ومع عدم القدرة على تنفيذ حلٍّ من هذا القبيل، ستبقى البلاد أسيرة جمودٍ كلما طال، طالت معه الأزمة، وكان حلها شديد الألم.

(كاتب سوري)

> يثبت رموز الطبقة الحاكمة للبنانيين أكثر فأكثر أن لا حلّ إلا في تفكيك منظومة الحكم القائم

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads